

النواب يدعون الوزير الجديد للاهتمام الخاص بشريحة العمال وتوفير الحياة الكريمة لهم

## المجلس التشريعي يمنح الثقة بالإجماع لوزير العمل الجديد محمد الرقب

**د. بحر: التعديل الوزاري يأتي إعمالاً لأحكام القانون الأساسي وتلبية لمصلحة شعبنا**

**هنية: التعديل إداري لتحسين الأداء وتوزيع الأعباء الحكومية وتلمس احتياجات المجتمع**

منح المجلس التشريعي الثقة بالإجماع لوزير العمل الجديد محمد الرقب، وذلك يوم الاثنين الماضي في مقر المجلس التشريعي بمدينة غزة. وافتتح د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الجلسة، مستعرضاً صلاحيات المجلس التشريعي الخاصة بمنح الثقة للوزراء حسب النصوص القانونية والدستورية، فيما ألقى رئيس الوزراء إسماعيل هنية كلمة حول المبررات الإدارية للتعديل، في الوقت الذي أثنى فيه النواب في مداخلاتهم على الوزير الجديد، داعين إياه لإبداء اهتمام خاص بشريحة العمال ومساعدتهم وتوفير الحياة الكريمة لهم.

4



جانب من جلسة التشريعي التي خصصت لمنح الثقة لوزير العمل الجديد... وفي الصورة الإطار الوزير محمد الرقب

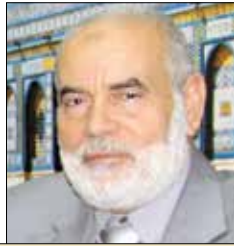
دعت لعرض أي حكومة قادمة على المجلس التشريعي لمنحها الثقة حسب القانون

## رئاسة التشريعي تستهجن دعوة عباس لبدء مشاورات تشكيل الحكومة بعيداً عن التوافق الوطني



**د. خريشة: خطوة انحرافية وليست جزءاً من اتفاق المصالحة.. ونخشى من تجاهل المجلس التشريعي**

التي أعلن عباس دون حصولها على ثقة المجلس التشريعي كما جرى مع حكومة فياض، مطالباً بتفعيل المجلس التشريعي باعتباره "المؤسسة الشرعية الوحيدة المتبقية في الساحة الفلسطينية".



**د. بحر: خطوة عباس تشكل مناورة سياسية ليس أكثر وهي أقرب ما تكون إلى الفرقة الإعلامية**

قادمة تنال الرضا والإجماع الوطني. وأضاف: "هذه الخطوة انحرافية وليست جزءاً من اتفاق المصالحة، ولن تكون هذه الحكومة القادمة حكومة الشعب". وأبدى خريشة خشية من تمرير الحكومة



**د. دويك: دعوة عباس قفزة للأمام دون أرضية صلبة.. والمصالحة لا تزال تراوح مكانها**

بشكل كامل وبالتوازي بين ملفاته المختلفة رزمة واحدة يشكل الضمانة الأهم التي تعيد الطريق أمام إنهاء الانقسام، مبدياً شكه البالغ في دوافع عباس وقراراته الأخيرة.

**د. خريشة: خطوة انحرافية**

بدوره انتقد النائب الثاني لرئيس المجلس د. حسن خريشة إعلان عباس تشكيل حكومة توافق وطني بعيداً عن التوافق المسبق عليها، مؤكداً أن الشعب الفلسطيني بكافة أطيافه سوف يقف مع أي حكومة توافقية

والإجماع الوطني. ودعت رئاسة التشريعي في حوارات منفصلة مع (البرلمان) لتفعيل المجلس التشريعي وعرض أي حكومة قادمة على المجلس لمنحها الثقة حسب القانون.

ميسر لتحويل الشعب الفلسطيني إلى حارس للاحتلال ومصلحه. وهذا ما يحدث على أرض الواقع عبر التعاون الأمني.

**د. بحر: مناورة سياسية**

من جهته أكد د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس أن خطوة عباس تشكل مناورة سياسية ليس أكثر، وهي أقرب ما تكون إلى الفرقة الإعلامية، مشدداً على أن أي خطوة خارج سياق الإجماع الوطني فاقدة لقيمتها الوطنية ومعناها الحقيقي. واعتبر أن عباس يفتقر إلى الجدية والإرادة السياسية المطلوبة لإنجاز اتفاق المصالحة، مشيراً إلى أنه لا زال يدور في الفلك الأمريكي وبيتعد عن الاحتياجات والطموحات الحقيقية لشعبنا وقضيتنا. وشدد بحر على أن تنفيذ اتفاق المصالحة

انتقدت رئاسة المجلس التشريعي دعوة رئيس السلطة محمود عباس لعقد مشاورات لتشكيل حكومة التوافق الوطني، مؤكداً أن هذه الخطوة تعد قفزة للأمام بعيداً عن شمول التطبيق

**د. دويك: قفزة للأمام**

فقد أوضح رئيس المجلس التشريعي د. عزيز دويك أن دعوة عباس إلى مشاورات حكومة توافق تعد قفزة للأمام وليست على أرضية صلبة، مؤكداً أن المصالحة الفلسطينية لا تزال تراوح مكانها ولم يحدث فيها أي اختراق حقيقي. ووفق دويك فإن أي اختراق على صعيد المصالحة لن يحدث إلا بشروط أهمها: وقف التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية، مضيفاً: "علينا التوجه إلى المصالحة بنية صادقة وليس بالاستخفاف بالطرف المقابل".

ولفت إلى أن المال الأمريكي المنوي تقديمه إلى السلطة على صورة مشاريع في الضفة الغربية هدفه منع المصالحة، موضحاً أنه

**المجلس التشريعي ينهي كافة الاستعدادات لاستقبال رئيس مجلس النواب البحريني والوفد المرافق له**

5



## التشريعي ينهي كافة الاستعدادات اللازمة لاستقبال رئيس مجلس النواب البحريني

الزيارة جلسات عمل مشتركة بين النواب ونظرائهم من البرلمان البحريني، لدراسة سبل التعاون المشترك وتبادل الخبرات البرلمانية، مؤكداً بأن المجلس قد أعد برنامجاً متكاملًا لزيارة



معالي الشيخ / خليفة بن أحمد الزهراني

أنهت لجنة استقبال الوفود بالمجلس التشريعي كافة الاستعدادات اللازمة لاستقبال رئيس مجلس النواب البحريني والذي من المقرر أن يصل لغزة في الثامن من الشهر الجاري.

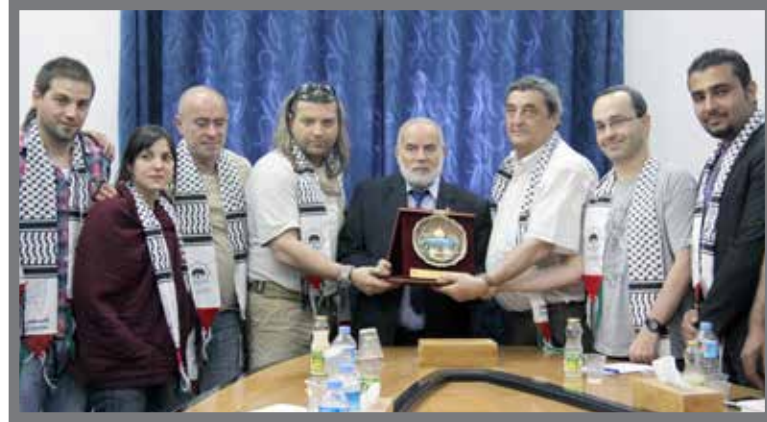
وقال مدير الدائرة

الاعلامية بالمجلس ماجد أبو مراد بأن رئيس مجلس النواب البحريني معالي السيد / خليفة بن أحمد الزهراني سيراأس الوفد البرلماني البحريني الكبير الزائر لغزة، مؤكداً بأن الزيارة ستستمر لعدة أيام سيلتقي فيها رئيس الوفد بالنائب الأول لرئيس المجلس التشريعي وبأعضاء المجلس، ويتخلل

الوفد.

يذكر أن آخر زيارة رسمية قام بها د. أحمد بحر لمجلس النواب البحريني كانت في شهر مايو الماضي حيث ترأس وفداً برلمانياً وزار خلالها العديد من الشخصيات الرسمية والتقي بولي العهد البحريني ولقيف من المسؤولين بالبحرين الشقيقة.

## د. بحر يستقبل وفداً نقابياً إسبانياً



المجتمع الفلسطيني وفي مقدمتهم شريحة العمال الذين مازال الاحتلال يهضم حقوقهم ويمنعهم من مواصلة عملهم، مشدداً على سياسة التكافل الاجتماعي لمساعدة العمال للخروج من محنتهم الحالية.

بدوره شكر رئيس الوفد لويز بلانكو بحر على حسن الضيافة والاستقبال، وأكد على أن تجمع النقابات الذي يرأسه سيقدم كل ما يستطيع لمساعدة العمال الفلسطينيين والتخفيف من محنتهم. وفي نهاية اللقاء أجاب بحر على تساؤلات رئيس وأعضاء الوفد حول العمل وواقع العمال في الأراضي الفلسطينية، وقدم لهم درعاً تكريمياً تقديراً لجهودهم تجاه شريحة العمال الفلسطينيين.

لإفشال التجربة البرلمانية الفلسطينية عبر اختطاف النواب المنتخبين ديمقراطياً وعلى رأسهم رئيس المجلس التشريعي د. عزيز دويك لعدة سنوات رغم الحصانة البرلمانية التي يتمتعون بها.

وأشار بحر إلى جرائم الاحتلال ضد العمال وعموم الشعب والأرض الفلسطينية وسياسة العقاب الجماعي التي يمارسها الاحتلال، وقال: "الاحتلال لأخلاقه يمارسها وهو خارج عن القانون ولا يحترم القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني ولا يقيم وزناً للمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تنص على احترام حقوق الأفراد والشعوب". وأكد بحر للوفد بأن المجلس التشريعي سيعمل بكل قوة لضمان حقوق كافة فئات

استقبل د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي وفداً إسبانياً من تجمع النقابات الإسبانية العاملة بمختلف المجالات. وضم الوفد العديد من رؤساء النقابات العمالية والمهنية والفنية برئاسة رئيس اتحاد النقابات السيد لويز بلانكو. ورحب بحر بالوفد القادم من إسبانيا للتضامن مع الشعب الفلسطيني وللشاركة في احتفالات الأول من أيار الذي يصادف يوم العمال العالمي، مشيداً بمواقف النقابات العمالية الإسبانية المتضامن مع الشعب الفلسطيني والمؤيد القوي لحقوق العمال الفلسطينيين.

وقدم بحر شرحاً وافياً عن واقع العمال في فلسطين، موضحاً بأنهم يعانون من ظلم الاحتلال الذي يواصل سياسة منعهم من العمل داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٤٨، منوهاً إلى أن عشرات آلاف العمال فقدوا مصدر رزقهم الوحيد جراء منع الاحتلال لهم من العمل بالداخل المحتل.

وشدد بحر على أن القوى الدولية الفاعلة والرباعية الدولية ما زالت تتنكر لنتائج الانتخابات الحرة والنزيهة التي جرت بفلسطين عام ٢٠٠٦ وشهد العالم على صحتها ونزاهتها في تنكر واضح لمبادئ الديمقراطية، مؤكداً بأن القوى الدولية تعاقب الشعب الفلسطيني لاختياره الديمقراطي.

وتحدث بحر عن مسيرة المجلس التشريعي الفلسطيني ومعوقات الاحتلال ومحاولاته

## "يتبنى سياسة تشريعية صارمة رادعة"

بحق جرائم المخدرات ويوقف الترهل القانوني الحالي"

## النائب الغول: المجلس التشريعي يستعد لإقرار مشروع

## قانون المخدرات والمؤثرات العقلية بالقراءة الأولى

العقلية لسنة ١٩٧١، والاتفاقية الدولية لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨ وكذلك الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٩٢، علماً بأن دولة فلسطين من الموقعين عليها".

وأشار النائب الغول إلى أن أهمية إقرار القانون تكمن في انتشار العديد من المواد الكيميائية المسببة للإدمان في المجتمع الفلسطيني على غرار عقار الترامادول وغيرها من العقاقير المؤثرة على الإدراك والمنتشرة بين شريحة الشباب خاصة، كل ذلك يقابله عجز النصوص القانونية السارية عن مجاباتها.

إضافة إلى الحاجة إلى تشريعات عصرية تنظم استيراد واستعمال وإنتاج وصنع المواد المخدرة المستعملة في المجال الصيدلاني بموجب ضوابط صارمة.

وتابع: "هناك عدم تناسب في العقوبات المقررة في التشريعات السارية مع جسامة وخطورة جرائم المخدرات، لذلك لا بد من تبني سياسة تشريعية صارمة رادعة بحق جرائم المخدرات."

وأوضح النائب الغول أنه مشروع قانون المخدرات والمؤثرات العقلية بات يشكل مطلباً رئيساً وملحاً لدى إدارة مكافحة المخدرات والنيابة العامة والمحاكم الجزائية، فضلاً عن الأهالي في ظل ترهل الإطار القانوني الحالي وعجزه عن إيقاف المد المستمر للمواد المخدرة في المجتمع الفلسطيني.



النائب / فرج الغول

غير رادعة، بينما يتميز القانون المصري بأنه أكثر إحاطة في عناصر الجريمة والمجرمين وتسم عقوباته بالتشدد فيه حيث تصل إلى عقوبة المؤبد والإعدام.

ولفت النائب الغول إلى أن قوانين المخدرات المعمول بها في فلسطين لم تتضمن بعض القواعد القانونية الدولية المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية وقوانين المخدرات والمؤثرات العقلية حيث بات من الضروري وضع تشريع فلسطيني موحد يوفر الحماية التشريعية للمجتمع الفلسطيني من هذه الأفة الخطيرة ويتماشى مع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بهذا الشأن.

وتابع: "استرشدت اللجنة أثناء إعدادها للمشروع بالاتفاقيات الدولية لمكافحة المخدرات خاصة الاتفاقية الدولية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١، واتفاقية المؤثرات

أكد النائب المستشار محمد فرج الغول رئيس اللجنة القانونية في المجلس التشريعي أن المجلس أقر مشروع قانون المخدرات والمؤثرات العقلية العامة، موضحاً أن المجلس سيعقد جلسات متتالية لإقراره بالقراءة الأولى ثم الثانية، تمهيداً لنشره في الصحيفة الرسمية.

وأكد النائب الغول أن مشروع القانون يكتسب أهمية كبيرة ويحظى بأولوية تشريعية باعتباره يعمل على إنهاء اضطراب المنظومة القانونية السارية حالياً والمُجرمة للمخدرات والمؤثرات العقلية.

وأضاف: "لا بُد من التدخل التشريعي العاجل للتصدي لهذه الأفة الخطيرة لا سيما أن الإطار التشريعي الحالي الناظم لمكافحة المخدرات في الأراضي الفلسطينية لم يعد مُتناسباً مع التطور المتسارع لأصناف المخدرات والتفشي السريع لأنواعها ومع تطور وسائل تهريب المخدرات وترويجها ناهيك عن ضلّة العقوبات المقررة لجرائم المخدرات بشكل عام."

وبيّن النائب الغول أن قانون المخدرات المصري رقم (١٩) لسنة ١٩٦٢ هو القانون الساري المفعول بشأن المخدرات والمؤثرات العقلية بناءً على قرار مجلس الوزراء الفلسطيني بتاريخ ٢٠٠٩/١١/٢٥ الذي استبدل القانون العسكري الإسرائيلي بشأن المخدرات رقم ٤٣٧ لعام ١٩٧٢ بالقانون المصري الموماً إليه أعلاه، وعلل مجلس الوزراء ذلك أن الجزاءات التي يتضمنها القانون الإسرائيلي

## د. بحر يشارك في افتتاح

## معرض كتاب بالجامعة الإسلامية



وقال: "الجامعة الإسلامية خطت الطريق وأصبحت منارة للعلم، فالمكتبة هي عنوان من العناوين الرئيسية لهذه الجامعة وهذا الكتاب عنوان المرحلة التي نعيشها اليوم". وأشار إلى أن الانتشار ما بين فلسطين وخارجها وارتباطها بالقاهرة وكتبها التي تحتضن القضية الفلسطينية ليس على المستوى الثقافي فقط بل على المستوى السياسي أيضاً في دعم القضية الفلسطينية وعلى كل المستويات.

وشدد بحر على ضرورة تحرير الإنسان الفلسطيني قبل كل شيء، متابعا: "الإنسان هو الذي يحرر الوطن بالثقافة والعلم، والجامعة الإسلامية هي منارة الجيل لبناء المستقبل والطريق لتحرير فلسطين".

شارك د. أحمد بحر النائب الأول في المجلس التشريعي في افتتاح معرض للكتب التي وصلت حديثاً من القاهرة في الجامعة الإسلامية بغزة، بحضور رئيس الجامعة د. كمالين شعث ورئيس جامعة الأمة د. نعمان علوان وعدد من الأكاديميين.

وأكد بحر أن المكتبة تمثل عنواناً للعلم والمعرفة في قطاع غزة، وأضاف الكتاب بأنه عنوان المرحلة الحالية، معتبراً أن الحراك الثقافي بين مصر وفلسطين يدل على الانتشار الأكاديمي للجامعة.

وتابع قائلاً: "أشعر بالعزة والافتخار وأنا أقف في هذا الاحتفال بوجود رئيس الجامعة وعميد المكتبات"، مرحباً بجميع دور النشر المشاركة في المعرض.



## كلمة البرلمان



د. أحمد محمد بحر

## مناورة سياسية وتكتيك مكشوف

حديث المصالحة يستقر في شغاف قلب كل فلسطيني، وكل جهد في هذا الإطار مقدر ومبارك، لكن حديث المصالحة الجادة المبنية على حقوق ومصالح شعبنا شيء، والمصالحة الهلامية ذات الأغراض التكتيكية شيء آخر تماما.

ليس كل جهد يصطبغ بصبغة المصالحة يمكن أن يكون حقيقيا، وليس كل خطوة يمكن اجتراحها في هذا السياق يمكن البناء عليها، ما يعني أن مياه المصالحة لم تتحرك بعد، ولا زالت مؤشراتها بعيدة عن الملامسة الواقعية التي يجب أن يستشعرها كل مواطن فلسطيني. فوجئنا قبل أيام بإعلان السيد محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية بدء المشاورات حول تشكيل حكومة التوافق الوطني، ومكمن المفاجأة لا يتمثل في مبدأ تشكيل الحكومة الذي ندعمه بكل قوة، بل في سعي عباس لاختزال كافة ملفات المصالحة في تشكيل الحكومة وإجراء الانتخابات بعيدا عن الملفات الأخرى ذات الأهمية الكبرى، كملف إعادة بناء منظمة التحرير، وملفي الحريات والمصالحة المجتمعية.

منذ اتفاق القاهرة وإعلان الدوحة السدي نص على تنفيذ ملفات المصالحة رزمة واحدة وبالتوازي، ونحن نترقب آثار وانعكاسات الاتفاق وترجماته الفعلية على أرض الواقع الفلسطيني، فالعبرة لا تكمن في التصريحات الفضفاضة والعبارات المنمقة بقدر ما تكمن في التطبيق العملي للملفات العالقة التي تشكل غصة نفسية في حلق كل فلسطيني حر، وتمثل عائقا أساسيا في وجه محاولات طي صفحة الانقسام السياسي والجغرافي الذي أثقل كاهل الفلسطينيين طيلة السنوات الخمس الماضية.

من هنا فإننا نرى في خطوة عباس مجرد مناورة سياسية لا أكثر، وإجراء تكتيكي مكشوف لخلط الأوراق على الساحة الفلسطينية الداخلية، دون أي رغبة حقيقية في إنهاء الأزمة الفلسطينية الداخلية وطي صفحة الانقسام البغيض.

من يريد المصالحة ويستلح بإرادة الوحدة والوافق فإنه يُسهّل تلقائيا أدوات إنجازها ويدفع باتجاه تذليل كل العوائق التي تواجهها عبر تنفيذ ملفاتها كافة بشكل صادق وأمين، وبالتالي يمتنع عن وضع العراقيل في طريقها أو إتيان كل ما يشوش عليها أو يثير الغبار في وجه مسيرتها كما تفعل الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة في الضفة الغربية.

المصالحة تعبر في جوهرها عن منظومة عمل وطني متكاملة، سياسيا واجتماعيا وكفاحيا، لإصلاح الواقع الفلسطيني الداخلي عبر إرساء استراتيجيات فلسطينية موحدة تضع القضية الفلسطينية على قاطرها الصحيحة وتهيئ لها موقعها الرائد إقليميا ودوليا، وترسم لشعبنا خارطة طريق تحريرية في مواجهة الاحتلال ومخططات استهدافه الكبرى للأرض الفلسطينية والإنسان الفلسطيني.

ومن هنا فإن المصالحة ينبغي أن تشق طريقها في مساراتها المختلفة بدقة وعناية، وأن لا تغفل عن الجانب الاجتماعي منها الذي يتناول الشرح النفسي الكبير الذي أحدثته الانقسام وانتهاك الحريات وممارسات التعذيب والاعتقال السياسي، كما ضرورة إحياء منظمة التحرير كي تشكل الإطار الوطني الواسع والوعاء السياسي الجامع لكافة قوى وفصائل شعبنا، جنباً إلى جنب مع الملفات الأخرى.

نأمل أن يُصار إلى الانتقال إلى مرحلة الفعل الجاد والعمل المخلص لبناء أسس الشراكة الوطنية الحقة، كي نتفرغ جميعا للوقوف صفا واحدا في وجه الاحتلال الصهيوني ومخططاته النهويديّة وخطواته التوسعية وإجراءاته العدوانية ضد شعبنا ووطننا وقضيتنا.

فوق ذلك، فإن أقرارنا بأهمية وإلحاح التوافق الوطني لا يجب أن يغفلنا عن الحاجة إلى طوق الحماية القانونية والدستورية التي تضمن عدم حرف البوصلة الوطنية عن مسارها الصحيح، وتثبيت الالتزام بالقيم والمبادئ القانونية التي تنظم الحال والمسار الفلسطيني، وتنضج التجربة الوطنية وتمنحها الرشد المطلوب وإكسیر النجاح في خضم العواصف والتحديات التي تحيط بها من كل حذب وصوب.

من هنا فإن حاجتنا تبدو أشد ما تكون إلى تفعيل المجلس التشريعي الذي يشكل الضامن الأساس لإنفاذ مبادئ ونصوص القانون الأساسي الفلسطيني، وهي حاجة بالغة المساس والإلحاح، وتشكل أولوية رئيسية تقع في صدارة سلم الأولويات الوطنية الفلسطينية في المرحلة الراهنة.

انسجاما مع ذلك، ينبغي أن يتسارع الجهد الوطني والفصائلي لجهة إعادة الحياة في جسد المجلس التشريعي في الضفة الغربية في أقرب وقت ممكن كي يقوم بأداء مهامه وممارسة مسؤولياته البرلمانية وفقا للقانون، وعلى رأسها منح أية حكومة يمكن تشكيلها خلال الأسابيع المقبلة الثقة المطلوبة كي تستطيع العمل وأداء مهامها بشكل قانوني ودستوري بعيدا عن حالة ذبح القانون والدستور التي ميزت المرحلة الماضية.

لذا، فإن مهمة إعادة تفعيل التشريعي ينبغي أن تكون أولا، وأن تسبق إنجاز ملف حكومة التوافق الوطني، لأن المجلس التشريعي هو المؤسسة الأكثر أهمية في إطار مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني ككل، والجهة الوحيدة المنوطة بمنح أي حكومة الثقة والمصادقة حسب القانون. على السيد عباس أن يراجع خياراته الوطنية جيدا، وأن يعيد النظر إلى نظراته للمصالحة الداخلية على أسس وطنية بحتة، وأن يعمد إلى تحصين أي حكومة قادمة يمكن تشكيلها عبر أدوات الحماية القانونية والدستورية.

المجلس التشريعي يعبر عن ضمير الشعب الفلسطيني الحيّ، ويشكل ضمانة أساسية لإنجاح جهود التوافق الوطني الحالية، فلا أقل من أن نمنحه حقه الكامل الذي سلب منه طيلة سنوات الانقسام ونعيد له اعتباره ومكانته ودوره في إعادة ترتيب البيت الفلسطيني وبناء النظام السياسي الفلسطيني من جديد.

النائب محمد شهاب عضو لجنة التربية في المجلس التشريعي لـ(البرلمان):

## نهتم بقضايا الإهمال الطبي داخل المستشفيات.. وهناك آليات متبعة داخل الحكومة لمتابعة الشكاوى

(البرلمان) التقت النائب محمد شهاب عضو لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي، وناقشت معه هذه القضايا عبر الحوار التالي.

القضايا الخاصة المتعلقة بالوضع الصحي وأداء وزارة الصحة أكثر من أن تحصى، كما إن القضايا ذات العلاقة بأداء الشرطة لا تقل كثافة وأهمية.

## مشروع قانون المسؤولية الطبية يراوح مكانه.. وأزمة وزارة الصحة متعددة الجوانب

## نتابع الشكاوى الخاصة بأداء الشرطة ونعمل على حل الأخطاء بالتعاون مع الجميع



النائب / محمد شهاب

وأحيانا أخرى تكون الشكاوى غير صادقة، ولا شك أن من لا يعمل لا يخطئ، ونحن نعمل على حل الأخطاء بالتعاون مع الجميع.

وبخصوص ما تداول عن حملة لقص الشعر الخارج عن العرف والبنطال الساحل، أعتقد أن هذه كانت زوبعة، وما حصل أن بعض أجهزة الشرطة قامت بغير قرار حكومي واسع في هذا الأمر، وهي تصرفات فرضتها الحاجة في مظاهر سيئة ولا أخلاقية من بعض الشباب، وقد تصرفوا مع هؤلاء.

على كل حال هي حالات محدود وقمنا ببحث هذه المشكلة وثبت أنها أمور فردية، وثم اتفقنا مع الوزارة أن هذه الأمور لم تصل إلى حد الظاهرة وسواء كانت فردية أو ظاهرة فإن معالجتها تكون بأمور دعوية واجتماعية وليست بالقوة، فالجمهور الفلسطيني محافظ بطبيعته وهذه ليست ظاهرة عامة.

**ما تقييمكم لأداء وزارة الصحة؟ وهل أوفقت بوعودها ضمن خطة المائة يوم التي نشرتها وتكفلت بإنفاذها؟**

وزارة الصحة من الوزارات المثقلة وهي وزارة استهلاكية بالدرجة الأولى ومستلزماتها ونفقاتها التشغيلية هائلة وفوق التصور، خاصة في ظل زيادة وتفشي الأمراض العضال في عصرنا الحالي، لذلك فإن وزارة الصحة على الدوام تعيش في أزمة. ووزراء الصحة السابقين والحاليين وطواقم الصحة تعمل جهود جبارة لتوفير أدنى الاحتياجات على الأقل من الأدوية والمستلزمات الطبية وتطوير الكوادر الصحية والمباني، ويوجد جهود كبيرة في هذا المجال، نلمس بعض التقدم لكن المشكلة بأن هذه الأزمة دائمة وتحتاج إلى ميزانية هائلة بشكل شهري لا تستطيع الحكومة حتى يومنا هذا أن تتولاها، فهي قائمة على الدعم بشكل أساسي وعلى الجهود التي يقوم بها الوزير ولجان المشاريع والتعاون الدولي في هذا الأمر.

ونجد أن هناك وفود داعمة تأتي من آن لآخر وتساهم بالقليل، لكن كما قلت الموضوع يحتاج إلى ميزانية ضخمة ودعم مستمر وثابت ومستقر، وهذا للأسف غير متوفر.

واضحة يمكن الحسم من خلالها ما اذا كان هناك إهمال طبي أو غير ذلك، وهل القصور من الطبيب أو من الأدوات والإجراءات، لذلك مسودة القانون تراوح مكانها حتى الآن.

أما بالنسبة لجوانب الخلل أعتقد أن الخلل بوزارة الصحة متعدد الجوانب فيما يتعلق بالأبنية والأدوية والطواقم والنظافة وتوفر الأجهزة، فجوانب النقص كثيرة والأزمات متتالية في موضوع اللوازم الطبية.

**ما دور لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي في ضبط سلوك وتصرفات الحكومة فيما يخص بعض القضايا الاجتماعية بما ينسجم مع القانون.. هناك من يتهم وزارة الداخلية بأنها تجاوزت مهامها وأقحمت نفسها في قضايا اجتماعية ليست من اختصاصها.. ومن أمثلة ذلك ما أثير عن وجود حملة لقص الشعر الخارج عن العرف والبنطال الساحة؟**

نحن في اللجنة في حال اطلاعنا أو مراقبتنا أو ظهور أي أشكال بخصوص أي من الوزارات أو أي جهاز أو موظفين أو وضع اجتماعي معين، في حال وصول أي شكوى سواء متعلقة بموضوعات فردية خاصة بالمواطنين أو موضوعا عاما أو من مجموعات مشتكية على شكل اعتصامات، فنحن نتعامل معها ونستمع إلى أصحاب الشكاوى، ونخاطب الجهات الرسمية ونبض خلف هذه القضايا حتى نجد الحل. والحقيقة أن هناك تفاعل واستجابة من قبل الوزارات حين استدعائها للمساءلة أو الاستجواب وفيما يطلب منها من عمل،

**تبرز بين أونة وأخرى وقائع وأحداث ذات علاقة بالإهمال الطبي في المستشفيات.. ما آخر أخبار قانون المسؤولية الطبية؟ وإلى متى يبقى الخلل قائماً في المستشفيات التابعة لوزارة الصحة؟**

هناك شكاوى حول وجود إهمال طبي تصل إلى وزارة الصحة وإلى المجلس التشريعي بهذا الخصوص، نحن نهتم بهذه القضايا ونتواصل مع الوزارة ومع النيابة العامة في ما يتعلق بهذه الشكاوى، ونعلم أنه في وزارة الصحة اذا حدث خطأ طبي أو وصلت إشارة بوجود شبهة إهمال طبي على الفور وزارة الصحة تشكل لجنة تحقيق داخلي، وتخرج بنتائج هل فعلا هناك أخطاء مقصودة أو غير مقصودة، ويتم إصدار تقرير داخلي بهذا الأمر ويطلع عليه الوزير. وفي حال سؤالنا عن ذلك يتم إحاطتنا بتقرير اللجنة حول هذه الحالة، وهناك شكاوى تصل إلى النائب العام ويدوره يخاطب وزارة الصحة ويزود بتقرير، وإذا رأتى أو اقتنع بما في التقرير يمكن أن تطوى القضية، وإذا لم يقتنع بالتقرير وتواصلت الشكاوى، تبدأ النيابة بتشكيل لجنة أخرى للبحث، وما أقصده من ذلك القول أن هناك آليات معتمدة في وزارة الصحة والنيابة العامة لمتابعة مثل هذه الشكاوى والتأكد منها.

قانون المسؤولية الطبية لا زلنا منذ عام وحتى قبل أسابيع نبحت فيه، وعقدت جلسة مع الوزير والطواقم الطبي ومختصين لمناقشة بعض مواد هذا القانون، والحقيقة أن هناك جدل كبير يدور حول مسودة القانون فيما يخص المسؤولية الطبية، خاصة أنه لا يزال أكبر هذه العقبات أن الوضع الصحي من حيث الأجهزة والقدرة على الوفاء للأطباء والمستشفيات بلوازمها من الأجهزة الكافية والبروتوكولات والأدوية لغرف العمليات والعلاجات، بمعنى آخر هم يطالبون بتوفير المستلزمات الطبية والوصف الوظيفي والبروتوكول العلاجي ثم نحاسبهم بعد ذلك على الإجراءات التي يخلون بها، فهذه تسبق موضوع تقنين المسؤولية الطبية والا سيحدث هناك جدل طويل في المحاكم بدون أن يكون هناك حيثيات ونظم



النواب يدعون الوزير الجديد للاهتمام الخاص بشريحة العمال وتوفير الحياة الكريمة لهم

## المجلس التشريعي يمنح الثقة بالإجماع لوزير العمل الجديد محمد الرقب

هنية: التعديل يأتي في سياق إداري متصل بتحسين الأداء الحكومي وتوزيع الأعباء الحكومية وتلمس احتياجات المجتمع

د. بحر: التعديل الوزاري يأتي إعمالاً لأحكام القانون الأساسي والصلاحيات الدستورية للتشريعي وتلبية للمصلحة الوطنية العليا لشعبنا

الإدارية للتعديل، في الوقت الذي أثنى فيه النواب في مدخلاتهم على الوزير الجديد، داعين إياه لإبداء اهتمام خاص بشريحة العمال ومساعدتهم وتوفير الحياة الكريمة لهم.

التشريعي الجلسة، مستعرضاً صلاحيات المجلس التشريعي الخاصة بمنح الثقة للوزراء حسب النصوص القانونية والدستورية، فيما ألقى رئيس الوزراء إسماعيل هنية كلمة حول المبررات

منح المجلس التشريعي الثقة بالإجماع لوزير العمل الجديد محمد الرقب، وذلك يوم الاثنين الماضي في مقر المجلس التشريعي بمدينة غزة. وافتتح د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس

لهم.

### النائب خليل الحية

أما النائب الحية فثمن جهود الحكومة التي أكد وجدد المجلس التشريعي ثقته بها، مشيداً بما تقوم به وما تقدمه من خدمات لشعبنا، منوهاً إلى أن كتلة التغيير والإصلاح أجرت مشاورات حول الحقيبة الوزارية

وكان للكتلة دور في ترشيح المهندس محمد الرقب.

ولفت إلى أن منح الثقة للوزير الجديد يؤكد على البعد التشريعي ودور المجلس في منح الثقة للحكومة ووزرائها، وهذا يدل على العلاقة التكاملية بين المجلس والحكومة.

وأضاف: «هذه وزارة مهمة وتحتاج منذ زمن إلى أن يتفرغ لها أحد الشخصيات صاحبة الكفاءة والمهنية».

### النائب محمد فرج الغول

إلى ذلك أكد النائب الغول على شرعية الحكومة الفلسطينية برئاسة إسماعيل هنية وقال: «هي الحكومة الشرعية الوحيدة في فلسطين التي حازت بثقة البرلمان»، مشدداً على أن الإجراءات التي يقوم بها الرئيس محمود عباس غير شرعية وغير قانونية وتخالف القانون الأساسي، كما تخالف التوافق الوطني الذي تم في القاهرة.

وأشار إلى أن الشريحة العمالية تستحق منا كل جهد لخدمتهم وتوفير الحياة الكريمة لهم، مؤكداً أن المسؤولية كبيرة وخاصة في ظل الحصار، معبراً عن أمله في تجاوز المشكلة والاستمرار في تقديم الخدمات للعمال.

وأكد أن المجلس التشريعي سيستمر في الرقابة على عمل الوزارات والمؤسسات الحكومية بهدف تحقيق المصلحة العامة لشعبنا الفلسطيني.

### النائب خميس النجار

من جهته أشاد النائب النجار بكفاءة المهندس محمد الرقب، لافتاً إلى أنه شخصية مشهود لها بالعمل الدؤوب والجاد في كافة مراحل عمله في الحكومة وكان له تميز مشهود في عمله رئيساً لديوان الموظفين العام، داعياً إياه للاستمرار على ذات النهج.

### النائب صلاح البردويل

وفي ختام المداخلات أوضح النائب البردويل أن اختيار وزير العمل الجديد يأتي في سياق تحسين الأداء الحكومي والوزاري وتوزيع الأدوار وليس له علاقة بموضوع المصالحة، مؤكداً أن ما طرحه عباس مؤخراً لا علاقة له بالمصالحة التي تقوم على أساس التوافق الوطني في كل خطوة، وأن ما أعلن عنه عباس من مشاورات تشكيل حكومة هي مجرد فرقة إعلامية ليس أكثر.



وقال «المجلس دفع ثمن مواقفه الوطنية ودفاعه عن الثوابت باختطاف نوابه واغتيال بعضهم وقصف مبناه. وأكد على التزام حكومته بقواعد السلوك مع المجلس التشريعي خاصة فيما يتعلق بالعمل الرقابي على الحكومة مبيناً أنه لا ملفات سرية ولا مغلقة في الحكومة».

### مدخلات النواب

#### النائب جميلة الشنطي

وفي سياق تعليقه على تعيين الرقب أثنت النائب الشنطي على اختيار رئيس الوزراء للوزير الجديد، مؤكدة على ضرورة الاهتمام الخاص بشريحة العمال ومساعدتهم وتوفير حياة كريمة لتليق بهم.

#### النائب يوسف الشرافي

من جانبه أوصى النائب الشرافي الوزير الجديد بالإبداع في مجال العمل والعمال الذين يستحقون أن نقدم لهم كثيراً، مؤكداً على ضرورة الارتقاء بالتدريب المهني.

#### النائب عاطف عدوان

بدوره حث النائب عدوان الوزير الجديد على توسيع نطاق تعاملاته مع أصحاب الحاجة الماسة وهم أولئك الذين لا يجدون ما يقتاتون به، مشيراً إلى وصايا النائب أم نضال فرحات التي كانت دائماً تدعو إلى الاهتمام بالعمال

ومساعدتهم وتقديم لهم ما يعينهم على الحياة الكريمة، مؤكداً على ضرورة توفير العيش الكريم

معتبراً ذلك ضرورة وطنية لمواجهة التحديات. وشدد هنية على ضرورة إتمام المصالحة وفق الشروط التي تم التوافق عليها في القاهرة والدوحة، متابعا: «نؤكد على استمرار مصر كدولة راعية للمصالحة ونرحب بأي جهد عربي وإسلامي».

### ترحيب الدورين القطري والتمري

وأضاف: «أبلغنا قطر ترحيبنا بمبادرة سمو الأمير بعقد قمة عربية مصغرة تشارك فيها حركتي حماس وفتح لإنهاء الانقسام، كما رحبنا بالجهد التركي في ذات السياق، وبشكل متوازن مع الرعاية المصرية». ولفى إلى أن رهان المصالحة وتحقيق الوفاق على المفاوضات الإسرائيلية رهان خاسر، مؤكداً أن الأولوية يجب أن تكون لترتيب البيت الفلسطيني وليس ترتيب العلاقة مع الاحتلال».

### اختزال ضار

وأشار هنية إلى أن اختزال المصالحة في تشكيل حكومة وانتخابات يضر بالمصالحة ولا يفتح الباب أمام الوفاق الوطني، مضيفاً: «المصالحة يجب أن تكون رزمة واحدة بتشكيل الحكومة والملف الأمني، والمصالحة الاجتماعية، والانتخابات التشريعية والرئاسة والمجلس الوطني».

وأكد أن الحكومة مع أي جهد حقيقي لإنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة للتفرغ لقضايا الوطن الكبرى كالقدس واللاجئين والاستيطان والأسرى».

### احترام رقابة التشريعي

وفي ختام كلمته أعرب هنية عن تقديره للمجلس التشريعي وأدائه الذي يشكل وعاء لعمل الحكومة وحارساً على عمل الوزارات من خلال عمله الرقابي، مؤكداً في الوقت ذاته على أن جميع الوزارات مفتوحة الأبواب أمام المجلس التشريعي ولجانه وأدواته المختلفة للرقابة عليها.

### د. بحر: التزاماً بالقانون

وقال د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي خلال افتتاح جلسة منح الثقة: «استمراراً للنهج الديمقراطي في فلسطين الذي أكدته المادة (٥) من القانون الأساسي الفلسطيني، واحتراماً

لمبدأ سيادة القانون وتعزيزاً لمعايير الحكم الرشيد في فلسطين، وحيث أن الحكومة الفلسطينية الحادية عشر برئاسة إسماعيل هنية قد منحت الثقة من قبل مجلسكم الموقر بنسبة ٩٦.٥٪ من أصوات النواب الحاضرين ومستمرة في أعمالها وفقاً لأحكام القانون الأساسي المادة (٧٨) الفقرة (٣) ولذا فإن أي حكومة لم تعرض على المجلس التشريعي ولم تنل الثقة فهي غير دستورية وغير شرعية وما ينتج عنها غير دستوري وغير شرعي».

ضخ لدماء جديدة

وأوضح د. بحر أن المصلحة الوطنية العليا للشعب الفلسطيني تحتاج إلى ضخ دماء جديدة قادرة على تلبية حاجات أبناء شعبنا وعمالاً بأحكام القانون الأساسي والصلاحيات الدستورية للمجلس التشريعي لإجراء تعديلات وزارية، فإن المجلس قد تسلم كتاب رئيس الوزراء إسماعيل هنية بتنصيب محمد عبد القادر محمد عبد الحميد الرقب لنيل ثقة المجلس كوزير للعمل في الحكومة الحادية عشر.

### هنية: تحسين الأداء وتوزيع

#### الأعباء

من جهته أكد رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية أن هذا التعديل الوزاري يأتي في سياق إداري بحث متصل بتحسين الأداء الحكومي وتوزيع الأعباء

الحكومية، ومن باب تلمس احتياجات المجتمع لتقديم الصورة الأمثل للحكومة في ظل الحصار المفروض، مبدياً تطلعه لتحقيق إنجازات أفضل لهذه الشريحة المهمة وهم العمال.

وأكد هنية أن الحكومة تولي اهتماماً خاصة للعمال، مبيناً أنه تسم توفير ٥٠٠ فرصة عمل للخريجين، مشيراً إلى أن الحكومة قامت من خلال وزارة العمل بتدريب وتأهيل ٦٠٠ خريج كل شهر للعمل في السوق المحلية، كما قامت بتمويل ٣٨٠ مشروع صغير بالتعاون مع وزارة الاقتصاد ووزارة المالية، كما قامت الحكومة بمساعدة ٥٠ ألف أسرة صغيرة.

ولفت إلى أن ما تقدمه الحكومة للفتنات الاجتماعية الفقيرة ولفئة العمال قليل ومتواضع خاصة في ظل الحصار المفروض.

### تعديل إداري

وفي سياق متصل أكد هنية أن التعديل الوزاري الجديد ليس خطوة اعتراضية على المصالحة الوطنية، مشدداً أن حكومته مع إنهاء الانقسام والوفاق الوطني،





النائب خميس النجار مقرر لجنة التربية والقضايا الاجتماعية بالتشريعي لـ (البرلمان) :

## قانون التعليم متميز.. وتأنيث مدارس البنات يتوافق مع التقاليد العربية الأصيلة ويوفر أجواء مريحة ومناسبة للطالبات

**عقدنا ورش عمل عديدة حول قانون التعليم ودعونا الكثير من الجهات والمؤسسات.. وعدم حضورها يخفي أجندة سياسية وفئوية**

**نتابع نشاطات وزارة التربية والتعليم.. ونسائل الوزير على أي تقصير**

أقر المجلس التشريعي قانون التعليم مؤخرًا، وتم نشره في الجريدة الرسمية، ومن ثم أصبح نافذًا بحكم القانون. ومنذ ذلك الوقت ثار لغط كثير ووجهت اتهامات وتساولات محددة حول هذا القانون الذي اقسمت الآراء بشأنه بين مؤيد ومعارض.

**الجهات المختصة في المجتمع في المشاورات وورش العمل التي سبقت إقرار قانون التعليم؟**

من عادة المجلس التشريعي أن يعقد السورس واللقاءات اللازمة لكل عمل قانوني، ويتم إرسال الدعوات لكل المعنيين فيما يخص أي قانون ومنها قانون التعليم، وإذا لم يحضر مندوبين عن مؤسسات احتجت بعد صدور القانون فهذا ليس من شأننا إحضارهم بالقوة للمشاركة في الورشات الخاصة بالقانون، وعدم تلبيةهم للدعوات، وحسب اعتقادي عدم حضورهم يكمن وراءه أسباب سياسية وفئوية.

وبالتأكيد لا يمكن أن نترك شأن البلد بدون قوانين تحكمها وتيسر أعمالها، نحن نبذل ما في وسعنا لإصدار قانون يناسب أوضاعنا ولا يوجد لدينا تحيز أو محاباة لأحد، فهذه القوانين من مصلحة المجتمع كله دون النظر لأي وضع سياسي قائم حالياً.

وبخصوص القوانين بشكل عام فهي تنشر وتذاع في وسائل الإعلام المختلفة وعلى صفحة المجلس التشريعي على مواقع التواصل الاجتماعي، ويستطيع الجميع أن يدلي ببدله في مشروع القانون قبل إقراره، أما أن نرى بعد إقراره البعض ممن لم يشاركوا في المناقشات وجلسات

**ثارت مؤخراً أقاويل واتهامات متعددة حول قانون التعليم الذي أقره المجلس التشريعي.. وخصوصاً فيما يخص تأنيث مدارس البنات، وهناك من ذهب إلى القول بأن ذلك يعني «أسلمة» وحتى «حمسة» التعليم.. ما قولكم كلجنة مختصة رعت قانون التعليم في ذلك؟**

قانون التعليم متميز ويشمل العديد من الأهداف، وعلى رأسها أن يكون التعليم وفق مناهج تفيد المجتمع وترتقي به من ناحية التحصيل الدراسي وحماية الطلبة أخلاقياً وعلمياً وعدم إهدار حق المعلم، ويعلم الجميع أن حقوق المدرسين تحتاج إلى تحسين وضعهم الاجتماعي والمالي والمكان اللائق بهم، حتى يعطي المدرس كامل طاقته في تعليم الطلبة من خلال طرق إبداعية مفيدة لهم ويبدل الجهد المطلوب للارتقاء بالعملية التعليمية مستقبلاً. أما بخصوص تأنيث مدارس البنات فهي من طبيعة الأخلاق الإسلامية والحفاظ على العادات والتقاليد العربية الأصيلة، وعدم ترك الطلبة للثقافات الدخيلة، هل هذا يعني «حمسة» التعليم، أم سنكون مثل قوم لوط الذين طالبوا بطرد لوط ومن معه لأنهم يتطهرون، وماذا في ذلك.. أليس من حق الإناث أن يكون لهن قدرتهن ومشاركتهن في التعليم، وتحفظ مكانتهن مثل الرجل؟

الفئة الغالبة في مدارسنا من الفتيات اللواتي يرتدين الزي الإسلامي، ومن حق هؤلاء الفتيات أن يكون لديهن متسع من الحرية أمام المعلمات، ليكون تلقى العلم في أجواء مريحة ومناسبة.

**هل تم إشراك كافة القوى والمؤسسات الفاعلة**

الحوار الخاصة بالقانون يعترض عليه، فلا نقبل ذلك.

**ما تقييمكم لأداء وزارة التربية والتعليم؟**

أداء وزارة التربية والتعليم في تطور مستمر خلال السنوات السابقة، والمناهج وأساليب التدريس لا يمكن تغييرها في شهور أو سنوات قليلة وتحتاج هذه المناهج إلى إعادة صياغة وتقييم حتى تتناسب مع المجتمع الفلسطيني، والاهتمام بالطلبة والطواقم التعليمية من أهم أعمال وزارة التربية والتعليم.

إن التطور في تنويع المواد المعطاة للطلبة وتقييم التحصيل الدراسي لهم في كافة محافظات القطاع يتم بدرجة معقولة ولكن لم تصل إلى الحد المطلوب.

ونحن نساند الوزارة لدعم التعليم والطلبة والمعلمين وكافة العاملين في الوزارة ونبابع مجهوداتهم ونعقد الجلسات العديدة للاستماع ومناقشة ما يكون من مشاكل سواء طارئة أو أساسية وتكون الاستجابة سريعة من الوزارة ونحن نقدر ذلك.

**هناك من يتحدث عن ضعف المستوى التعليمي العام للطلبة.. ما قولكم في ذلك؟**

المستوى التعليمي للطلبة لا يعتمد فقط على وزارة



النائب / د. خميس النجار

التربية والتعليم فهناك مسئوليات عديدة تقع على عاتق الأسرة والمجتمع ووسائل الإعلام المقروءة والإلكترونية وغيرها، نحن في عصر التلفاز والإنترنت وهذه تلعب دوراً إيجابياً وسلبياً حسب رغبة وطاقة الطلبة واهتماماتهم ومراقبة الأسرة لهم.

من ناحية أخرى النقص الحاد في عدد المدارس وكثافة الطلبة في الفصل والعديد من المدارس يتم فيها التدريس مرحلتين صباحية ومساءنية فهذا يؤثر أيضاً في عطاء المدرسين واستيعاب الطلبة، وكذلك المناهج الواسعة ذات الفائدة وعدم الفائدة وحشو رأس الطالب بمعلومات فقط لتقديم الامتحان ونجاح الطالب. لذا فلا بد أن يتم ترشيد المناهج حتى يكون الهدف منها تحقيق المطلوب من سياسة الوزارة وتمتاشياً مع قانون التعليم.

**ما أجندة اللجنة التي تعملون على إنفاذها خلال المرحلة القادمة؟**

لجنة التربية والقضايا الاجتماعية تتابع كافة نشاطات وزارة التربية والتعليم في كافة المراحل التدريسية وكذلك المدارس الخاصة، وأيضاً مراقبة مدارس الوكالة عن طريق وزارة التربية والتعليم، ويتم مساءلة الوزير مباشرة على كل تقصير في تنفيذ القوانين واللوائح المنظمة للعمل التعليمي وحل المشاكل الطارئة أيضاً على كافة المستويات.

ونأمل أن يقوم العاملون في الوزارة على تنفيذ كافة المتطلبات الأساسية لرفع مستوى التعليم أخذين بعين الاعتبار الأولويات وأهمية كل شق من مختلف أفرع التعليم وإدارته وتنظيمه.

كافة المكونات السياسية والنقابية تعمل لخدمة عمال فلسطين

## د. بحريشيد بالعامل الفلسطيني في يومه العالمي

وخاطب بحر العمال بقوله: "أنتم في سويداء قلوبنا وفي حدقات عيوننا لن نترجع عن تقديم العون لكم وسنطرق كل الأبواب ونسلك كل السبل من أجلكم حتى نخفف عنكم ما أنتم فيه وتحبون حياة كريمة في وطنكم وبين شعبكم"، وأكد على أن موقف المجلس التشريعي يدعم العمال ويرعى كافة الجهود من أجل التخفيف عنهم.

وأشار بحر إلى أن المجلس التشريعي عقد مؤخراً جلسة خاصة لمنح الثقة لوزير العمل الجديد محمد الرقب منوهاً لأن كافة مداخلات النواب أثناء الجلسة كانت تحت على كفالة حقوق العمال وتوفير فرص عمل لهم، وبذل المزيد من الجهد لخدمتهم، مشيراً لأن قانون النقابات المهنية الذي سنه التشريعي مؤخراً يشكل رافعة جيدة للعمال ويضمن لهم الحقوق المناسبة.

وحمل بحر الاحتلال المسؤولية عن هضم حقوق العمال والاستمرار في سياسة منعهم من العمل داخل الأرض المحتلة ومصادرة رزقهم دون وجه حق، مناشداً كافة المنظمات العربية والعالمية العاملة في مجال خدمة العمال لإنصاف عمال شعبنا في يومهم العالمي والعمل على فتح أبواب سوق العمل أمامهم، مؤكداً بأنهم أصحاب خبرة متميزة ومهارة لا نظير لها.

وأبرق بحر بالتحية لشهداء الشريحة العمالية وقال: "إن عمال فلسطين ليس بأدنى مرتبة من السياسي ولا المجاهد لأنهم ساهموا في بناء الوطن ومن دماهم الزكية كانت شعلة الانتفاضة الأولى وما زالوا يبذلون مزيداً من الجهد لخدمة الوطن والشعب والقضية الفلسطينية العادلة" مؤكداً بأنهم جزء هام من مكونات هذا الوطن المبارك.

ألقي د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي كلمة في الاحتفال الذي اقامه الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين تحت شعار الأول من أيار بناء وكسر للحصار وذلك يوم أمس بقاعة مركز رشاد الشوا الثقافي بحضور رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين وعشرات الشخصيات الرسمية والنقابية والاعتبارية.

وبين بحر الظلم الذي مارسه القوي العالمية الرأسمالية والشيوعية على فئة العمال في منتصف القرن الماضي مما حمل الرئيس الأمريكي إيزن هاور في عام ١٩٥٥م للإعلان عن الأول من أيار كيوم عيد عالمي للعمال، موضحاً بأن الاسلام قد أنصف كافة الشرائح في المجتمعات المسلمة وفي مقدمتهم العمال الذين لم يفلح العالم الغربي حتى اليوم بإنصافهم وتقديرهم.

بهدف تفعيل الدور الرقابي والوقوف على

الإشكاليات التي تعترض المرافق القضائية

## اللجنة القانونية بالتشريعي تعقد جلسة استماع لرئيس المجلس الأعلى للقضاء

عملها. والتعرف على احتياجاتهم التشريعية. وأثنى النائب الغول على جهد القضاة في تعزيز سيادة القانون.

وناقش المجتمعون آلية التعيينات داخل مرفق القضاء وواقع عمل المكتب الفني للمحكمة العليا، ومدى فاعلية دائرة التفتيش القضائي.

من جهته أشار المستشار خليفة إلى إشكالية التنفيذ الخاصة بالأحكام، وطبيعة العلاقة مع المعهد العالي للقضاء وجهد المجلس الأعلى للقضاء في تدريب القضاة والارتقاء بمستواهم.

عقدت اللجنة القانونية في المجلس التشريعي جلسة استماع لرئيس المجلس الأعلى للقضاء المستشار عادل خليفة. بحضور رئيس اللجنة القانونية المستشار محمد فرج الغول. وأعضاء اللجنة النائب يونس الأسطل والنائب مروان أبو راس والنائب محمد شهاب.

وأكد النائب المستشار محمد فرج الغول رئيس اللجنة أن هذه الجلسة تأتي في إطار خطة اللجنة القانونية لتفعيل الدور الرقابي وتعزيز التواصل مع المرافق القضائية والوقوف على الإشكاليات التي تعترض





النائب أحمد المبارك في حوار مع (البرلمان):

## زيارة أردوغان لغزة لا تمس بالتمثيل الفلسطيني المنقوص.. وروح العداء والمساهمة في الحصار تحرك قادة السلطة

**أي صفقة للمصالحة لا تتضمن وقف الاعتقالات والانتهاكات وإلغاء المراسيم محكومة بالفشل**

**الاحتلال لا يجرو على خوض حرب شاملة ضد قطاع غزة**

**لم نلمس أي تحسن على مناخ الحريات في الضفة.. ولا أجد عند نواب فتح أي اتجاه لإعادة عمل المجلس التشريعي**

كثيرة هي الأحداث التي تطرأ على المشهد الفلسطيني وتشعباته المحلية والإقليمية والدولية. "البرلمان" التقت النائب أحمد المبارك في جولة حوارية حول العديد من القضايا الهامة والأحداث الساخنة، وألقت عليه الأسئلة التالية.

**بداية، هل تشعرون بأية انفراجة أو تحسن نسبي على مناخ الحريات الداخلية في الضفة بعد الانتخابات الطلابية التي جرت هناك مؤخراً؟**

في حقيقة الأمر لم نشعر بأي تحسن لأن الممارسات التي تمارسها الأجهزة الأمنية لا تقتصر فقط على الطلاب الجامعيين، وإنما تمتد لتشمل كافة الفئات والأجيال، ونحن يومياً نستقبل شكاوى بخصوص اعتقالات واستدعاءات جديدة وعمليات تعذيب تجري في سجن أريحا بالذات لكثير من المعتقلين، وخصوصاً من صغار السن الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ إلى ٢٥ سنة، وهذه الممارسات ضد أهلنا وأبنائنا لم تتوقف.

**ما تعليقكم على اعتزام الرئيس عباس بدء المشاورات حول الحكومة والأبناء التي تحدثت عن إمكانية إبرام صفقة لإنجاز مسيرة المصالحة الفلسطينية التي تقوم على تأجيل انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني مقابل تشكيل حكومة كفاءات لمدة عام، وتأجيل البت في أمر إعادة صياغة الأجهزة الأمنية؟**

أولاً يجب أن يدرك الجميع أن الصيغة المطروحة حالياً من قبل الرئيس عباس هي صيغة قاصرة عما تم الاتفاق عليه في القاهرة والدوحة، وأن المطلوب اليوم هو تطبيق اتفاقات المصالحة كرزمة واحدة بملفاتها المختلفة، وأن يبتعد عباس عن الانتقائية المخلة لأن قصر الأمر على تشكيل الحكومة والانتخابات لن يحل الأزمة الفلسطينية الداخلية بل سيعمد إلى تكرسها وإطالة أمدها.

كما يجب أن يكون معلوماً للجميع أن أي صفقة أو صيغة مصالحة لا تتضمن وقف الاعتقالات والانتهاكات وإلغاء المراسيم سيئة السمعة، التي صدرت في ظرف استغل فيه تخيير وليس غياب المجلس التشريعي ليحاكم الشباب بموجهها أو ليحقق معهم بموجهها، ثم يقال "والله نحن حققنا معهم بموجب هذه المراسيم وطلعوا برئين"، هذه لعبة تمارسها الأجهزة وفق تقنين قانوني يعتمد على مراسيم الرئاسة بهذا الخصوص؛ لذلك أي صيغة صلح لا تتضمن وقف تجاوزات الأجهزة واعتداءاتها وملاحقاتها وقفاً تاماً، هذه الصيغة لن تنجح وستفشل المصالحة في أول منعطف يواجهها إذا لم يؤكد على هذا الأمر.

**كيف يمكن تخيل مستقبل المصالحة في الضفة الغربية في ضوء ثنائية السلطة والاحتلال.. وهل يمكن استيعاب إجراء انتخابات عامة في ظل الأجواء البوليسية التي تفرضها السلطة من جهة وملاحقة الاحتلال من جهة أخرى؟**

لا نستطيع أن نفعل شيئاً تجاه ملاحقة الاحتلال فهو أمر فوق طاقتنا، لكن على الأقل ملاحقة السلطة يجب أن تتوقف، ولذلك لابد من وجود فترة كافية وهي سنة على الأقل من الهدوء ويأمن الناس بعضهم بعضاً ويأخذوا

راحتهم وتتوقف الملاحظات وتعود المؤسسات وتطلق حرية العمل والنشاطات. بعدها يمكن أن نتحدث عن انتخابات بعد أن يوقع ميثاق شرف أن يلتزم الجميع بنتائج هذه الانتخابات، وألا يتم التنصل والتأمر على هذه النتائج كما حدث في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦. **هل هناك إمكانية موضوعية لخروج السلطة عن النص الأمريكي فيما يخص موضوع المصالحة؟**

هذا يعتمد على إذا ما كانت هذه السلطة عندها إرادة حقيقية للمصالحة أم لا، إذا كانت لديها إرادة حقيقية للمصالحة فإنها ستجاوز كل الضغوطات وكل النصوص، وتعلم أن المصالحة هي أمر يصب في مصلحة الشعب الفلسطيني ولابد من تحقيقه، وبذلك تفعل كل ما يهيئ الأجواء للمصالحة، أما إذا لم يكن عندها إرادة وأنا أظن أنه لا يوجد لديها هذه الإرادة، هي ستبقى تراوغ وتُفْشَل أي جهد للمصالحة، وتُحْمَل الطرف الآخر مسؤولية هذا الفشل.

**ماذا تقولون في الدور التركي بخصوص قطاع غزة، وفي زيارة عباس لتركيا، وفي الزيارة التي ينوي أروغان القيام بها لغزة نهاية مايو؟**

نرحب بقرار رئيس الوزراء التركي وإصراره أمام كل الضغوطات من كيري وعباس وغيرهم بأن يأتي إلى قطاع غزة، هذا أمر يثبت أنه الرجل مستقل في إرادته السياسية وفي قراره، ولا يستطيع أحد أن يمارس عليه أي ضغوط.

أما موقف الرئيس عباس بهذا الشأن فهذا موقف غير صحيح ويعتمد على مبررات غير حقيقية، فزيارة أردوغان لقطاع غزة لا تمس بالتمثيل الفلسطيني المنقوص الذي يعمل أبو مازن على عدم إتمامه بانتخابات منظمة التحرير والمجلس الوطني لتدخل كل الفضائل إلى المنظمة.

وأؤكد هنا أن قطاع غزة منطقة محررة لا سيطرة لأحد عليها بعكس الضفة الغربية التي يأتي تحت حراب الاحتلال. عندما يأتي أردوغان إلى قطاع غزة يأتي إلى قطعة محررة من أرض فلسطين، لا يجرو أحد أن يدخلها أو أن يقترب منها، فهو يأتي بعزة وكرامة بدون تصريح أو انحناء للعلم الإسرائيلي.

وأظن أن زيارة أبو مازن إلى تركيا أتت في هذا الإطار وهي استكمال للضغوطات على رئيس وزراء تركيا وثنيه عن زيارة غزة، وهذا أمر غير لائق أن يصدر من الرئيس الفلسطيني، وأكد أن روح العداء والمساهمة في الحصار والتأمر لا زالت موجودة عند بعض رموز هذه السلطة فهم يضعون العقبات والعوائق في طريق المصالحة أو أي وحدة حقيقية للشعب الفلسطيني.

**لماذا لا تجد النداءات التي يطلقها المجلس التشريعي آذاناً صاغية، وصدى إيجابياً لدى البرلمانات الدولية فيما يخص موضوع النواب المختطفين والأسرى في**



النائب / أحمد المبارك

**سجون الاحتلال؟**

أعتقد أن تخيير المجلس التشريعي من قبل سلطة رام الله ومن قبل رئيس السلطة بالذات وإصراره على هذا التخيير حتى لا يمارس هذا المجلس دوره الرقابي والتشريعي أولاً ثم دوره السياسي في توحيد الشعب الفلسطيني وتشريع مؤسسات الشعب الفلسطيني التي باتت بحاجة إلى تجديد الثقة والشرعية، هذا سبب أن لا تنظر البرلمانات الأخرى

إلى المجلس التشريعي في غزة على أنه المجلس الممثل لكافة أبناء الشعب الفلسطيني، على اعتبار أن جزءاً من هذا المجلس غير ممثل في غزة والمجلس بشكل عام معطل، وهذا يرجع إلى سياسة ممنهجة من قبل السلطة في تخيير وإضعاف المجلس التشريعي وتأثيره ودوره في كل مجالات الحياة وليس فقط ما يتعلق بالنواب المختطفين.

**ارتفعت بعض الأصوات الفتاوية مؤخرًا لجهة الرغبة في إعادة عمل المجلس التشريعي واستئناف جلساته بشكل موحد بين الضفة والقطاع، وذلك في إطار رغبة جهات داخل حركة فتح في ضبط الأداء الحكومي من خلال تكريس رقابة المجلس التشريعي.. ألم يبادر أحد لدعوتكم للتشاور حول هذا الموضوع أم أن الأمر تعلق بتصريحات عرضية جاءت تنفيصاً لاحتراف قائم فحسب؟**

في حدود معلوماتي وأنا خرجت من سجون الاحتلال حديثاً، لا أدري إن كان هذا الأمر صدر من قيادات فتاوية أو تم توجيه دعوة، وشخصياً لم أسمع بذلك. وعلى العكس إخواننا يجتمعون مع زملائهم من فتح في لقاءات معينة تديرها بعض المؤسسات، ونجد عداء وهجوماً شديداً كما حصل في الجلسة مع الدكتور عزيز دويك عندما واجه هجوماً وتجهماً من قبل عزام الأحمد رئيس كتلة حركة فتح على النواب وعلى شخص رئيس المجلس التشريعي، ولذلك لا أجد عند نواب فتح هذه الروح في تأييد الدعوة لانعقاد المجلس.

**تصاعدت وتيرة التهديدات الإسرائيلية لغزة خلال الآونة الأخيرة، وخصوصاً في أعقاب سقوط صواريخ على مدينة "إيلات" والمناطق الجنوبية للكيان.. هل تعبر هذه التهديدات عن نوايا جدية تجاه عدوان إسرائيلي جديد أم أنها ترمي إلى الحرب النفسية والحفاظ على التهينة الهشة مع حماس في غزة؟**

لا شك أن الكيان لا يقبل أن يضرب ثم يسكت، وفي نفس الوقت لا يجرو أحد أن يخوض حرباً شاملة على قطاع غزة، فموقفه يتراوح بين التهديد والوعيد أو اعتداءات جزئية هنا وهناك من أجل أن يقول لشعبه أنني أرد وأفعل ما يلزم لحماية هذا الكيان، ولكن في حقيقة الأمر حرب "الفرقان" وحرب "حجارة السجيل" علمت هذا الكيان أنه من الصعب بل من المستحيل أن ينفذ ما يريد في قطاع

غزة، وأن أي مغامرة غير محسوبة في قطاع غزة لن تكون نزهة لهذا الكيان بل سيدفع تكاليفها ثمناً باهظاً، لذلك في اعتقادي هي تبقى في إطار خروق واعتداءات جزئية.

**يقود جون كيري الدبلوماسية الأمريكية حالياً.. هناك في السلطة الفلسطينية وحركة فتح من يعتقد بضرورة منحه الفرصة الكافية للتحرك على الجبهة الإسرائيلية الفلسطينية تفاوضياً.. هل في جعبة كيري ما يستحق البحث والنقاش؟**

أنا لا أعتقد أن في جعبته ما يستحق هذا العناء من البحث والنقاش، وإنما هي عملية تسويق ومماطلة وتضيق للوقت حتى تبقى أمريكا تمسك بخيوط اللعبة والعلاقة مع السلطة، وحتى لا تتوجه السلطة إلى وحدة داخلية حقيقية فهم يمنوها ويعودها، وما يمنهم الشيطان وما يعدهم إلا غروراً.

**تحدثت صحيفة الأهرام في أحد تقاريرها نقلاً عن مصدر فلسطيني مجهول الهوية عن استياء السلطة وفتح من الدور المصري المنحاز لحركة حماس بخصوص المصالحة ورغبة فتح والسلطة في منح تركيا دوراً أساسياً تجاه المصالحة خلال الأسابيع القادمة.. ما مدى صحة هذه الأنباء؟ وهل تدخل زيارة أبو مازن لتركيا في هذا الإطار؟**

أنا بصراحة لا أثق في ما يعلن على ألسنة الكثير من هذه القيادات عن تهمينها للدور المصري وإصرارها عليه، مع أنها أعلنت ذلك في جريدة القدس منذ أيام، صرحوا أن مصر ستبقى هي من ترعى المصالحة ولا نقبل غير الدور المصري، ولكن ربما كان هناك من تحت الكواليس توجه غير ذلك بخصوص الدور التركي، ونحن على كل حال نرحب بأي جهد تركي بجانب الجهد المصري وليس بديلاً عن الجهد المصري، وهذا يجب أن يكون معلوماً للجميع، ولا يجوز أن يكون تغير نظام الحكم في مرحلة معينة سبباً لأن نرفض ما كنا نصر على قبوله ونمتدحه قبل ذلك.

**ما رؤيتكم للمشهد الإقليمي في ضوء التهديدات الإسرائيلية والأمريكية الأخيرة ضد إيران بصدد مشروعها النووي.. هناك من يقول بأن إسرائيل وأمريكا يهيئون المسرح لحرب قادمة؟**

في اعتقادي أن أي مغامرة من قبل أمريكا وإسرائيل لشن حرب إقليمية على إيران سيكون لها عواقب وخيمة لأن أمريكا اليوم ليست أمريكا بالأمس، وأمريكا المنهكة في العراق وأفغانستان، لا تستطيع أن تخوض حرباً طويلة الأمد مع أي دولة لوحدها، وموضوع ضرب إيران ليس محل إجماع حتى في وسط حلفاء أمريكا، ولذلك إذا انفردت أمريكا وإسرائيل بهذه العملية فستكون هناك ردود أفعال كبيرة على ما أتوقع، سواء من قبل إيران نفسها أو من قبل مجموعات لا ترضى بأن تضرب إيران، وعليه فإن كثيراً من الأوراق ستختلط في هذه الحالة، وربما عجل ذلك في تفاقم الأزمة الاقتصادية الأمريكية والأوروبية، وانهايار جديد في المنظومة الأمنية الإسرائيلية إذا ما ردت إيران، وباعتقادي أنها قادرة على الرد بقوة على أي اعتداء يقع عليها.



بحث آليات تنفيذ أحكام القضاء الشرعي وملفات أخرى

## اللجنة القانونية بالتشريعي تنظم زيارة تفقدية لديوان لقضاء الشرعي



إقرار قانون القضاء الشرعي لسنة ٢٠١٣م. ودخول لوائحه وأنظمتها حيز النفاذ. كما أحاط أعضاء اللجنة بدور القضاء الشرعي في إدارة صندوق الأيتام. وصندوق النفقة. والإشكالات التي تعترض عمل دائرة الإصلاح والإرشاد الأسري. وتناقش الطرفان أيضا في آليات تنفيذ أحكام القضاء الشرعي وأفاق تشكيل نيابة الأحوال الشخصية. وفي نهاية اللقاء أثنى أعضاء اللجنة على جهد القضاء الشرعي في سرعة إنجاز القضايا وعدم وجود قضايا مدونة.

نظمت اللجنة القانونية في المجلس التشريعي زيارة إلى مقر القضاء الشرعي. وضم الوفد النائب المستشار محمد فرج الغول. والنائب د. يونس الأسطل. والنائب د. مروان أبو راس. وكان في استقبال أعضاء اللجنة الدكتور حسن الجوجو رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشرعي. وأكد النائب الغول رئيس اللجنة بأن هذه الزيارة تأتي في إطار خطة اللجنة القانونية لتفعيل الدور الرقابي وتعزيز التواصل مع المرافق القضائية وللوقوف على الإشكاليات التي تعترض عملها. والتعرف على احتياجاتهم التشريعية. من جهة استعرض الجوجو واقع القضاء الشرعي بعد

## لجنة الداخلية والأمن بالتشريعي تتعد جلسة استماع للجنة القانونية في الشرطة



من جهته شكر رئيس اللجنة القانونية في الشرطة المقدم ونام مطر على اهتمام لجنة الداخلية والأمن في المجلس بوضع قانون ينظم عمل الشرطة الفلسطينية، مضيفا: "بعد دراسة مسودة القانون نرى أن هذا القانون عصري يعمل على يلبي حاجة وطموحات العاملين في جهاز الشرطة الفلسطينية". وفي نهاية اللقاء أكد النائب الأشقر على أن هذا القانون سيقدم للمناقشة العامة للمجلس التشريعي في الوقت القريب تمهيدا لإقراره بالقرارتين الأولى والثانية ونشره في الجريدة الرسمية ليصبح قانونا نافذا، شاكرا جهاز الشرطة على اهتمامه بهذا القانون.

عقدت لجنة الداخلية والأمن والداخلية في المجلس التشريعي جلسة استماع للجنة القانونية في جهاز الشرطة الفلسطينية، وذلك في مقر المجلس التشريعي بحضور رئيس لجنة الداخلية النائب إسماعيل الأشقر وعضو اللجنة النائب صلاح البردويل، ومستشاري اللجنة القانونية في المجلس التشريعي. بدوره رحب النائب الأشقر بتشكيل اللجنة القانونية في الشرطة من قبل وزارة الداخلية واهتمامهم بتقديم ملاحظاتهم على مشروع قانون هيئة الشرطة الفلسطينية، فيما وعد بأخذ ملاحظاتهم بعين الاعتبار عند وضع الصياغة القانونية لمسودة مشروع القانون المذكور.

## اللجنة الاقتصادية بالتشريعي تتعد جلسات استماع لوزير الاقتصاد ورئيس الغرفة التجارية واتحاد الصناعات المعدنية

الدجاج المجعد ووفرنا لها ثلاثة ٣٠٠ متر مكعب وأخرى ١٠٠ متر مكعب في مؤسسة الصخرة، وسيتم تفريز الفائض فيها لكي نعمل توازن في الأسعار في السوق". كما ناقشت اللجنة الاقتصادية مع الرفاتي فائض زيت الزيتون لدى المزارعين والمنتج، حيث أوصت بضرورة إيقاف الاستيراد لزيت الزيتون.

### اتحاد الصناعات المعدنية

كما عقدت اللجنة الاقتصادية جلسة استماع مع اتحاد الصناعات المعدنية ممثلة في لجنة المتضررين لمناقشة القضايا العالقة التي تخص قطاع الصناعات المعدنية وتعويض المتضررين من العدوان الصهيوني قبل عام ٢٠٠٨ وفي حجارة السجيل نهاية عام ٢٠١٢. وتلخصت مطالب المتضررين في عمل منطقة صناعية خاصة باتحاد الصناعات وتعويضهم بتمليكهم قطعة أرض عوضا عن الخسائر، ومتابعة موضوع الإعفاء من ضريبة الدخل عن عام ٢٠١٢ في حرب حجارة السجيل والتي تبلغ ١٠٪، وكذلك مطالبة الحكومة بتعويض المتضررين ما قبل عام ٢٠٠٨ وحرب حجارة السجيل.

### رئيس الغرفة التجارية

إلى ذلك عقدت اللجنة الاقتصادية جلسة استماع لرئيس الغرفة التجارية حسن أبو ريالة بهدف اطلاع نواب اللجنة الاقتصادية على وضع الغرفة التجارية القانوني وخطتها لتنشيط هذه الغرفة بعد مرور فترة ركود خلال الفترة الماضية. من جانبه استعرض أبو ريالة أمام النواب صورة وضع الغرفة التجارية منذ إنشائها وحتى الآن، مؤكدا على أنهم بصدد عمل مركز تحكيم تجاري بالتوافق مع وزارة العدل، كما تم نقاش موضوع إحلال الواردات. فيما وعد أبو ريالة على أن الغرفة التجارية ستقوم بإعداد دراسة حول التوازن بين الواردات والمنتج المحلي وخاصة في تفاوت توفر المشروبات في فصلي الشتاء والصيف وملائمته مع استهلاك المواطن.

عقدت اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي ثلاث جلسات استماع منفصلة مع وزير الاقتصاد الوطني، ورئيس الغرفة التجارية، واتحاد الصناعات المعدنية، بحضور أعضاء اللجنة الاقتصادية برئاسة النائب عاطف عدوان رئيس اللجنة.

### وزير الاقتصاد الوطني

فقد عقدت اللجنة الاقتصادية بالتشريعي جلسة استماع لوزير الاقتصاد الوطني د.علاء الرفاتي في مقر المجلس التشريعي للاطلاع على ما تم تنفيذه فيما يخص تشجيع المنتج المحلي وإحلال الواردات. وبهذا الخصوص قال الرفاتي: "بالنسبة لتشجيع المنتج الوطني فهي السياسة الأهم لدينا كحكومة وكتشريعي لأنها تخلق فرص عمل وتشجع المنتج الفلسطيني وبها نواجه سياسة العدو"، لافتا إلى أن وزارته بدأت بالقطاع الصناعي والذي يشمل الكثير من الصناعات مثل المشروبات والصناعات البلاستيكية النسيج والملابس والإثرائية والخشبية والكيماوية. وطالب الرفاتي المجلس التشريعي بتفعيل قانوني الصناعة والتجارة مما ييسر الأمور لهذه القطاعات. وناقشت اللجنة مع الرفاتي مشكلة اتحاد الصناعات المعدنية، حيث أشار الرفاتي إلى أنه تم تخصيص ١٠٠ دونم لعمل منطقة صناعية للمتضررين في منطقة خان يونس، مبينا أن الحكومة تقوم بتسويق تلك الفكرة لدى جهات دولية متعددة لتمويل البنية التحتية للمشروع. وحول التصدير خارج القطاع أشار الرفاتي إلى أنه تم تصدير ٤٥٠ قطعة من كنزات الصوف كما سمح بتصدير منتجات زراعية كالبطاطا والبندورة والبيض أحيانا، وفيما يتعلق بأزمة ارتفاع أسعار الدجاج أكد أنه تشكيل لجنة من وزارتي الاقتصاد والزراعة لإدخال الصوص دون عمر ٤ شهور لأنها إذا طعمت من أول ولادتها لا تتعرض بعدها لانفلونزا الطيور. وتابع: "سمحنا بدخول ١٤ ألف صوص وقد قامت وزارة الزراعة بتخصيص ٢ مليون دولار لمشروع التفريخ، وقد سمحنا بدخول

للاطمئنان على قانونية العمل وبحث سبل تطوير القضاء العسكري

## اللجنة القانونية بالتشريعي تتفقد هيئة القضاء العسكري



وطبيعة القضايا التي تعرض على القضاء العسكري، وطبيعة العلاقة بين النيابة المدنية والعسكرية، كما تسأل عن طبيعة استقلال النيابة العسكرية عن القضاء العسكري. وناقشت اللجنة أيضا طبيعة العلاقة بين القضاء العسكري والأجهزة الأمنية، ومدى وطبيعة العلاقة بين القضاء العسكري ومعهد القضاء العالي. من جانبه رحب العقيد سليمان باللجنة مثمنا دورها في متابعة القضاء بشكل عام والقضاء العسكري بشكل خاص. وأشار في إجابته على تساؤلات اللجنة إلى أن معظم القضايا التي يستقبلها القضاء العسكري هي تخابر مع الاحتلال، مشيدا بعلاقة التعاون المتبادل بين القضاء العسكري والنيابة العامة. وأكد سليمان على استقلالية القضاء العسكري حسب القانون الفلسطيني.

نظمت اللجنة القانونية في المجلس التشريعي زيارة تفقدية لهيئة القضاء العسكري، وضم الوفد رئيس اللجنة النائب المستشار محمد فرج الغول، وأعضاء اللجنة النائب يونس الأسطل والنائب محمد شهاب والنائب مشير المصري، وكان في استقبال اللجنة رئيس هيئة القضاء العسكري العقيد ناصر سليمان وأعضاء مجلس القضاء العسكري. وثنى النائب الغول الذي يبذلته القضية في هيئة القضاء العسكري، مشيدا بأداء القضاة، وخاصة العدالة والنزاهة في إصدار الأحكام، مبينا أن الزيارة تهدف للتعرف على العقبات التي تواجه سير العمل، والاطمئنان على سير العمل بشكل قانوني، والعمل المشترك من أجل تطوير سلك القضاء العسكري. وطرح النائب الغول جملة من المواضيع للنقاش كان أهمها معايير عرض المدنيين على القضاء العسكري،



خلال جلسة استماع لوزير الصحة ونقيب الصيادلة

## لجنة التربية بالتشريعي تناقش تسعيرة الأدوية الجديدة وتؤكد أن المواطن لم يلمس تغييراً جوهرياً



آفاق آفاق

مؤمن بسيسو

### المهمة الاستراتيجية الأخطر..

تعيش الساحة الفلسطينية الداخلية هذه الأيام ارتباكاً استراتيجياً واختلالاً في القدرة على ضبط البوصلة الوطنية في اتجاه هدف التحرير المنشود. مرسد الارتباك الحاصل يرجع إلى الفراغ الهائل الذي تركته حركة فتح على ساحة العمل الوطني إثر انكفاء مشروعهما الوطني الذي نافحت عنه طيلة العقدين الماضيين، وعجز بقية الفصائل عن ملأ الفراغ وتصدر المشهد الوطني وتقديم نموذج قيادي بديل يتولى طلي صفحة المرحلة الماضية بكل نواقصها وسلباتها، وخلق آليات وطنية جديدة تتسجم مع متطلبات مرحلة التحرر الوطني بمعزل عن النوازع الفصائلية والأجندة السياسية التي حرفت المسار الوطني الفلسطيني عن أهدافه الحقيقية، وخصوصاً في مرحلة تشكيل السلطة الفلسطينية التي خلقت نظاماً وهياكل وإطارات تتعاطى مع الاحتلال وتحمي كيانه وتقر بشريعة وجوده على أرضنا المباركة.

تبعاً لذلك، تاهت بوصلة التحرير في خضم الاجتهادات الوطنية التي أنتجت رؤى متعددة تعاطت مع الواقع الاحتلال بالآليات غير مناسبة من خلال الانخراط في نظام سياسي محكوم بقواعد أو سولو، ما أثمر عن إطالة أمد مرحلة التحرر الوطني بدلاً من تقصيرها، والدخول في دوامة من الإشكاليات التكتيكية والمعوقات الاستراتيجية عقب تقلد زمام العمل الحكومي وتحمل المسؤولية عن مصائر الناس وحياة المجتمع.

كل ذلك، جعل كلفة الحفاظ على كيان السلطة التي أنتجتها أو سولو، وحاولت حماس إعادة صياغة دورها وظيفياً، باهظة الثمن، فقد دخلت على خط المعادلة الفلسطينية عناصر ومتغيرات جديدة قيدت حماس وأثقلت كاهلها وحدت من قدرتها على إنجاز مشروعهما الوطني، وأنهكت مخزون قواها في صراعات داخلية عميقة، واستنزفت فكرها في الانشغال في كيفية تأمين احتياجات المجتمع، في وقت كان يفترض فيه حث الخطى صوب أشواط أوسع في إطار مسيرة التحرر من الاحتلال.

لم يكن واضحاً من قبل أن الحركة قد تبلغ شوطاً بعيداً في سياق استغراقها في العمل السياسي، وأنها قد تفقد التوازن المطلوب بين السياسة والمقاومة في يوم من الأيام، إذ لعب ضعف الخبرة السياسية دوراً هاماً في إضعاف القدرة على إنضاج تقديرات استراتيجية تحمي من تشعبات المرحلة وتحديات الواقع، وتشد الحركة في اتجاه التحرر الوطني كاتجاه رئيس ومحور ارتكاز أساس دون إغفال لمتطلبات العمل السياسي وتكتيكاته المعروفة.

لا يمكن تصور مسيرة تحرر وطني لا يظلها العمل السياسي الجاد القاطف للثمار، لكن الفرق أوسع ما يكون بين مسيرة تحرر وطني ذات أولوية وأقل تأثيراً بالاعتبارات والقيود السياسية الضارة، وبين مسيرة تحرر وطني متعثرة ومثقلة بهجوم وأعباء السياسة وتحديات الحفاظ على السلطة والمجتمع.

في غمرة المرحلة الراهنة تراجع خيار المقاومة قسرياً إلى المرتبة الثانية بعد الخيار السياسي، واكتست التعقيدات جوانب المرحلة وتفاصيل الواقع، وطفئت إلى السطح أمراض سياسية واجتماعية وتربوية خطيرة أضافت إلى المشهد الوطني الراهن مزيداً من التششت والتعقيد فوق تششته وتعقيداته الحالية.

وبطبيعة الحال فإن هناك الكثير مما قبل عن ضرورة إعادة الاعتبار للمقاومة كي تأخذ دورها المبادر وليس الدفاعي في إطار التدافع مع الاحتلال بين ثنائيا مرحلة الانقسام الراهنة، لكن تقدم الاتجاه السياسي كأولوية واقعية يجعل من هذا الطموح أمراً غير واقعي، ومحاولة لمحاكاة الأمان المجردة بعيداً عن المعطيات الصادمة.

إعادة صياغة اتجاهات وخيارات المرحلة لجهة منح الأولوية لمسيرة التحرر الوطني، مع ما يرافق ذلك من متطلبات ومقتضيات، تشكل المهمة الاستراتيجية الأكثر أهمية وخطورة وإلحاحاً خلال المرحلة القادمة.



الصيدلة.

### مراجعة وتنسيق

وفي نهاية اللقاء أكد النائب عبد الرحمن الجمل على أن اللجنة مع التسعيرة الدوائية من حيث المبدأ وأنها مسؤولية الوزارة بشكل رئيسي ولكن الأسعار بحاجة إلى مراجعة، كما باركت اللجنة توجه الوزارة نحو فتح باب التسجيل للدواء المصري الذي قد يعمل على زيادة المنافسة وتخفيض الأسعار لصالح المواطن الفلسطيني، كما أكدت اللجنة على ضرورة تنسيق المواقف بين الوزارة والنقابة خاصة فيما يتعلق بالإجراءات التأديبية المفروضة على غير الملتزمين بالتسعيرة الدوائية.

### ضبط السوق

يذكر أن نظام التسعيرة الدوائية دخل حيز التنفيذ منتصف العام الماضي بهدف ضبط السوق الدوائي بشكل كامل، وتلبية طموحات المجتمع الفلسطيني في استقرار السوق الدوائي، وأكدت الوزارة في حينه أن هذا النظام يمنح هامشاً ربحياً مناسباً ومجدياً للصيادلة والموزعين وشركات الأدوية ويضمن للمواطن الحصول على الأدوية والمستحضرات الطبية التي يحتاجها بالجودة والسعر المناسبين وحمايته من الاستغلال.

بمراجعة أسعار تلك الأدوية وسوف تقوم قريباً بعلاج هذه الإشكالية، وفيما يتعلق بالعقوبات المفروضة على الصيدليات التي تباع بعض الأدوية بأقل من التسعيرة الدوائية الرسمية أكد سيادته أن الوزارة لم تقم بفرض أي إجراءات عقابية عليهم، وأن من يقوم بذلك هي نقابة الصيادلة، وأن دور الوزارة ينحصر في مراقبة الأدوية المهربة وغير المسجلة.

### تنظيم مهنة الصيدلة

من جهته أكد نقيب الصيادلة د. خليل أبو ليلة أن من قام بإصدار التسعيرة الدوائية هي اللجنة الفنية الدوائية داخل وزارة الصحة وأن النقابة كانت ممثلة داخل هذه اللجنة وتقاطع ذلك مع سعي النقابة لإيجاد آليات واضحة لتنظيم مهنة الصيدلة في قطاع غزة، وأن اختلاف السعر من صيدلية لأخرى إما بالزيادة أو النقصان يؤدي إلى اختلال الأهداف المنشودة من وضع التسعيرة الدوائية ويضر بمصالح الصيدليات ذات الحجم المحدود ويعتبر تربة خصبة لانتشار ظاهرة الأدوية المهربة وغير المسجلة الأمر الذي يعود بضرره على المواطن الفلسطيني، مؤكداً في ذات الوقت أن أسعار الأدوية يجب أن تخضع إلى مراجعة دورية من قبل كافة الجهات المعنية بهدف حماية المواطن الفلسطيني أولاً وتنظيم مهنة

عقدت لجنة التربية والتربية والقضايا الاجتماعية بالمجلس التشريعي جلسة استماع لوزير الصحة الفلسطيني د. مفيد المخلاطي ونقيب الصيادلة د. خليل أبو ليلة، وذلك بحضور رئيس اللجنة النائب د. عبد الرحمن الجمل ومقرر اللجنة النائب د. خميس النجار وأعضاء اللجنة النواب: يوسف الشرافي وسالم سلامة ومحمد شهاب ويحيى موسى وهدى نعيم.

### نهضة صحية

وفي بداية اللقاء رحب النائب الجمل بوزير الصحة وبنقيب الصيادلة، مقدراً الجهد الكبير الذي تبذله وزارة الصحة وطواقمها في خدمة الجمهور الفلسطيني وتوفير الأمن الصحي والدوائي له، منوهاً إلى أن اللجنة تابعت عن كثب الجولات الخارجية الناجحة للوزير، وتبارك للشعب الفلسطيني العمليات النوعية التي قامت بها طواقم وزارة الصحة في الأونة الأخيرة معتبرة أن ذلك يأتي في سياق النهضة الصحية التي تتقاطع مع الخطط التنموية الفلسطينية.

### تساؤلات وشكاوى

من جهته تساءل مقرر اللجنة النائب د. خميس النجار عن جدوى التسعيرة الدوائية، حيث أن هناك استياء عام من قبل بعض المواطنين حول ارتفاع أسعار بعض أصناف الأدوية التي شملتها التسعيرة الجديدة للأدوية، متسائلاً حول قيام الوزارة والنقابة بفرض عقوبات تأديبية على الصيدليات التي تقوم ببيع الأدوية بأقل من التسعيرة الحكومية، تاركة المجال للوزير للرد على هذه التساؤلات.

### حل الإشكاليات

وفي رده على تساؤلات اللجنة أوضح وزير الصحة أن التسعيرة الدوائية التي سبق إقرارها من الوزارة سعت بشكل أساسي إلى خدمة الجمهور الفلسطيني وتنظيم قطاع الصيدلة الذي يشوبه العديد من الإشكاليات خاصة فيما يتعلق بالأسعار المتناقضة والأدوية المهربة وغير المسجلة، موضحاً أن وزارته كانت قد تلقت العديد من الشكاوى من قبل المواطنين تشير إلى ارتفاع بعض أسعار الأدوية بعد التسعيرة الجديدة وأن وزارته تقوم حالياً



د. بحر يلقي كلمة في احتفال بمناسبة يوم العمال العالمي في مركز رشاد الشوا بغزة



التشريعي يشارك في يوم دراسي حول دور لجان المجلس في تعزيز قيم النزاهة والشفافية في المجتمع الفلسطيني